المحاضة العاشرة: وقف إطلاق النار 1962/3/19

وفقا لما جاء في نصوص اتفاقيات إيفيان بين **الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية** و فرنسا اعتبر يوم 19 مارس 1962 تاريخ وقف إطلاق النار عبر كامل التراب الجزائري . و بهذه المناسبة صرّح السيد **كريم بلقاسم** لوكالة الأنباء الجزائرية ما يلي :

" بموجب تفويض من **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** و باسم **الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية** ، وقعنا في الساعة الخامسة و النصف عشية 18 مارس 1962 على اتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية ، و بمقتضى هذا الاتفاق العام أبرم اتفاق لوقف القتال يدخل حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني يوم الاثنين 19 مارس 1962 في منتصف النهار بالتدقيق ."

وفي هذا الصدد توجه السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **بخطاب إلى الشعب** الجزائري أكد فيه أن اتفاق وقف القتال إنما يعتبر نصرا عظيما للشعب ثم أصدر الأوامر لمختلف قوات جيش التحرير الوطني بإنهاء العمل العسكري و النشاط المسلح في كل جهات الجزائر ، كما تضمن الخطاب أيضا محتوى الاتفاقيات التي أكد بأنها تتماشى و المبادئ الثورية المعلن و المعبر عنها .

المرحلة الانتقالية
19مارس – 5 جويلية 1962

مقدمة

هيئات المرحلة الانتقالية

هيئات و مهام الهيئة

الأساس لقانوني لهذه الهيئات

مقدمة

ورد في اتفاقيات ايفيان ، الباب الثالث المادة 9 ما نصه : تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة المتعلقة بالجزائر على عاتق الهيئة التنفذية المؤقتة التي تتكون من :

— الرئس

- نائب الرئيس
- عشرة أعضاء.

هيئات و مهام الهيئة :

تتكون هيئات هذه الفترة ، زيادة على المندوب السامي المكلف برعاية سلطات الجمهورية الفرنسية خاصة الأمن والدفاع، من الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تسهر على الشؤون العامة في الجزائر، وتسيير إدارتها وتحفظ الأمن العام ، وتخضع تحت تصرفها قوة الأمن والشرطة ،وتنظم الاستفتاء وتنفذه ، ومن محكمة النظام العام ، وهي مزدوجة تضم عددا متساويا من الأوروبيين والجزائريين .

الأساس القانوني لهذه الهيئات:

يقرر التصريح العام ،الفصل الأول من البند (د) من اتفاقيات ايفيان على ما يلي: سيتم تنظيم السلطات العامة في الجزائر إلى غاية تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح، وتشكل **هيئة تنفيذية مؤقتة**، ومحكمة للأمن العام .

"وستنصب الهيئة عند البدء في تنفيذ **وقف إطلاق النار**"

و في المادة العاشرة من الباب الثالث المتعلق بالهيئة التنفذية المؤقتة اختصاصاتها عبر كامل ولايات القطر وهي : الجزائر – باتنة – عنابة – المدية – مستغانم – الواحات – وهران – الاصنام – سعيدة – قسنطينة – الساورة – سطيف – تيارت – تيزي وزو – تلمسان

من أهم المشاكل التي واجهت الهيئة المؤقتة تلك الأعمال الإجرامية التي مارستها منظمة الجيش السري الساعية إلى إبطال اتفاقيات ايفيان .

تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة

يحدد المرسوم الذي يعين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة اختصاصات كل منهم و خاصة فيما يتعلق بإدارة المرافق التي تحت سلطة الهيئات التنفيذية المؤقتة و عليه تم تشكيل الهيئة على النحو التالي:

1- **عبد الرحمان فارس** : رئيس.

2-روجي بوت : نائب الرئيس .

3-عبد السلام بلعيد : مكلف بالشؤون الاقتصادية.

4- أمحمد الشيخ: مكلف بالزراعة.

5-جان منوني : مكلف بالمالية .

6-عبد الرزاق شنتوف : مكلف بالإدارة .

7-عبد القادر الحصار: مكلف بالأمن العام.

8-بومدين حميدو : مكلف بالشؤون الاجتماعية.

9-شوقي مصطفاي : مكلف بالشؤون العامة .

10-شارل كونيف : مكلف بالأشغال العامة.

11-إبراهيم بيوض: مكلف بالشؤون الثقافية.

12-محمد بن تفتيفة : مكلف بالبريد .

استفتاء تقرير المصير و إعلان الاستقلال

- **مقدمة.**
- **تحضيرات الاستفتاء .**
- **نتائج الاستفتاء**
- **الاعتراف بالاستقلال .**

مقدمة

بناء على ما تضمنته المادة 17 من الباب الثالث من نصوص **اتفاقيات ايفيان** و المتضمن إجراء استفتاء خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ نشر النص على أن يحدد هذا التاريخ وفقا لاقتراح الهيئة التنفيذية بعد شهرين من تنصيبها .

التحضيرات للاستفتاء.

في إطار صياغة جملة الضمانات و الشروط المفصلة بتنظيم الأحكام العامة خلال **المرحلة الانتقالية** اعتبارا من يوم 19 مارس 1962 و بناء على ذلك ، و استنادا إلى ما تضمنه نص الجزء الثالث من مواد ضمانات تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير و الجزء الرابع من الاتفاقيات الذي ينص على تشكيل قوة محلية للأمن غايتها الإشراف على استفتاء تقرير المصير و قد جاءت المواد 19 ، 20 و 21 لتحديد مواصفاتها و الصلاحيات التي تضطلع بها ، بقي **جيش التحرير الوطني** و **جبهة التحرير الوطني** يستعدان لإجراء الاستفتاء في جو من الحيطة والحذر إلى أن حل الفاتح من جويلية 1962 . و قد اجتمعت لهذا الحدث التهيئة و التحضيرات العامة لتعبئة الشعب منها توزيع **مناشير** على المواطنين لتوعيتهم و حثهم على المشاركة بقوة في هذا الحدث بعد أن ضبطت **الهيئة التنفيذية المؤقتة** بمقرها في روشي نوار (بومرداس حاليا) موعد الاستفتاء بالفاتح جويلية 1962 ، حيث استجاب المواطنون بنسبة كبيرة جدا لهذا الحدث الهام ، و تضمنت **استمارة الاستفتاء** الإجابة بنعم أو لا على السؤال التالي : هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962.

نتائج الاستفتاء:

في 2 جويلية شرع في عملية فرز الأصوات ،كانت حصيلة النتائج لفائدة الاستقلال بأغلبية مثلما أكدته اللجنة المكلفة بمراقبة سير الاستفتاء صباح يوم 3 جويلية 1962 ، فمن مجموع المسجلين

المقـدرين بـ 6.549.736 مـوزعين علـى 15 مقاطعـة عـبّر 5.992.115 بأصـواتهم مـنهم 5.975.581 أدلى بنعم ، و 16.534 بـ :لا

الاعتراف بالاستقلال :

بمقتضى المادة 24 من الباب السابع المتعلقة بنتائج تقرير المصير و طبقا للمادة 27 من لائحة تقرير المصير:

- تعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر.
- يتم نقل السلطات فورا .
- تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التي تتسلم السلطات .

وبناء على ذلك أعلنت نتائج الاستفتاء يوم السبت 3 جويلية 1962 و بعث الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى السيد **عبـد الـرحمن فـارس** رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية **رسـالة** تحمل الاعتراف باستقلال الجزائر .

و اعتبر يوم الاثنين 5 جويلية 1962 التاريخ الرسمي لاسترجاع السيادة الوطنية التي سلبت في ذات اليوم من سنة 1830 .